صندوق استثمار البنك الزراعي المصري

إي اف چي هيرميس

البنك الزراعي المصري
Agricultural Bank of Egypt

التقرير الربع سنوي

الربع الأول ٢٠٢٦

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدي الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يسمح للصندوق أيضاً الاستثمار في أذون الخزانة و سندات الخزانة وسندات الشركات و سندات التوريق و الودائع

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق اكتتابات يومية للمستثمرين
- يقدم الصندوق استردادت أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع
- الحد الأدني للاكتتاب هو ٥ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	أبريل ٢٠٠٨
سعر الوثيقة ج.م	٦٧,٢٧ ج.م.
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٦١٧,٢٧ ج.م.
كود رويترز الخاص بالصندوق	٦٥١٢٢٩٤١

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسي
مساعد مدير الاستثمار	مصطفي عامر
بداية الإدارة بواسطة المجموعة المالية هيرميس	يوليو ٢٠١٣

بيانات التواصل

البنك الزراعي المصري
تليفون +٢٠٢-٢٧٩٤٢٤٧١
فاكس +٢٠٢-٢٧٩٤٨١٩٣
العنوان الالكتروني https://www.abe.com.eg/

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢٦	١٠,٠%
العائد منذ بداية العام	١٠,٠%
٢٠٢٥	٤٠,٨%
٢٠٢٤	٢٩,٩%
منذ ٥ سنوات	٢٨٦,٩%
منذ التأسيس	١٠٢٢,٦%

توزيع الأصول

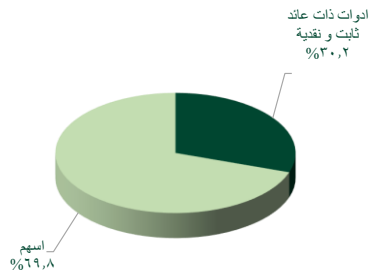

الاداء

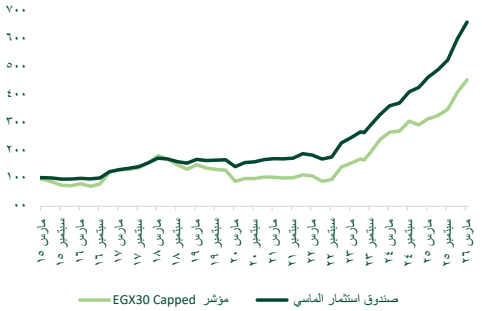

تحليل السوق

سوق الأسهم المصرية

- بدأ السوق المصري العام بأداء قوي، حيث ارتفع بنسبة ١٧.٧% خلال أول شهرين مع بقاء سعر الصرف مستقرا نسبيا. وقد جاء هذا الأداء مدعوما بتدفقات أجنبية قوية في عدة قطاعات، أبرزها البنوك، والرعاية الصحية، والخدمات المالية غير المصرفية. إلا أن الصورة انعكست بشكل حاد في شهر مارس عقب اندلاع الحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران، حيث تحول المستثمرون الأجانب إلى صافي بائعين بقيمة ٧.٤ مليار جنيه خلال الشهر. وقد تزامن ذلك مع خروج تدفقات كبيرة من استثمارات الأجانب في أذون الخزانة المصرية، والمقدرة بنحو ٩ إلى ١٠ مليارات دولار، وهو ما أدى إلى تراجع قيمة الجنيه المصري بنسبة ١٢.٦% مقابل الدولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦.
- ونتيجة لذلك، فقد السوق نحو ٧.٩% من قيمته خلال شهر مارس، لينهي الربع الأول على ارتفاع قدره ٨.٣% بالعملة المحلية. إلا أنه بعد احتساب تراجع قيمة الجنيه، تكون السوق قد سجلت انخفاضا بنسبة ٥.٢% عند القياس بالدولار. ونرى أن حالة مصر تشبه إلى حد كبير أوضاع الأسواق الناشئة الأخرى، حيث إن استمرار الحرب لفترة طويلة قد يضعف أسواق الأسهم العالمية، بما في ذلك السوق المصرية التي تعد أكثر عرضة لتقلبات سعر الصرف.
- ومع ذلك، فإن أي تراجع إضافي في قيمة العملة سيدعم السوق عند القياس بالعملة المحلية، ما يعني أنه رغم احتمال انخفاض السوق عند القياس بالدولار، فإنه قد يواصل الارتفاع عند القياس بالجنيه المصري.

السوق:

- أدى تجدد الحرب بين إسرائيل/الولايات المتحدة وإيران خلال منتصف فبراير ٢٠٢٦ إلى ما يلي:
- إغلاق مضيق هرمز، مما دفع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق عند ١١٩.٥٠ دولار أمريكي للبرميل.
- اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، مما أثر على أسعار الأسواق العالمية عبر مختلف فئات الأصول.
- محليا، فرض ضغوطاً على الجنيه المصري، حيث شهدت استثمارات الأجانب في أدوات الدين (الأموال الساخنة) تخارج بنحو ٧ مليار دولار أمريكي، مما دفع سعر الصرف من مستوى منخفض بلغ ٤٦.٧٨ جنيه/دولار في فبراير إلى مستوى مرتفع بلغ ٥٤.٥٩ جنيه/دولار في مارس (بنسبة انخفاض بلغت ١٦.٧٠%).
- ارتفاع عوائد السوق لتصل إلى نحو ٢٦% مقارنة بمستويات ٢٤% قبل الحرب.
- وعلى الرغم من أن البنك المركزي المصري استأنف دورة التيسير النقدي من خلال خفض أسعار الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة في فبراير ٢٠٢٦، ليصل إجمالي الخفض إلى ٨٢٥ نقطة منذ بدء دورة التيسير في ٢٠٢٥، إلا أنه يعيد حاليًا تقييم توجهاته النقدية في ضوء الحرب على إيران. ويتوقع الاقتصاديون أن تقوم لجنة السياسة النقدية بتثبيت أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة لحين انتهاء النزاع، في ظل تصاعد الضغوط التضخمية. وتبلغ أسعار الفائدة الحالية ١٩.٠٠% للإيداع، و٢٠.٠٠% للإقراض، و١٩.٥٠% لسعر العملية الرئيسية.
- بلغ معدل التضخم السنوي العام في مصر ١٣.٤% في فبراير ٢٠٢٦، مرتفعًا من ١٢.٣% في ديسمبر ٢٠٢٥. وقد تم تعويض ارتفاع تضخم أسعار الغذاء بانخفاض وتيرة تضخم السلع غير الغذائية، في حين كان لزيادات أسعار الوقود والإيجارات تأثير محدود. كما ارتفع معدل التضخم الأساسي إلى ١٢.٧% مقارنة بـ ١١.٢% في يناير.
- سجلت صافي الاحتياطيات الأجنبية في مصر مستوى قياسيًا بلغ ٥٢.٧٥ مليار دولار في فبراير، مقارنة بـ ٥٢.٥٩ مليار دولار في يناير.
- سجلت تحويلات المصريين بالخارج زيادة بنسبة ٢٨.٤% خلال الفترة من يوليو إلى يناير ٢٠٢٥/٢٠٢٦، لتصل إلى نحو ٢٥.٦ مليار دولار (مقارنة بحوالي ٢٠.٠ مليار دولار خلال نفس الفترة من ٢٠٢٤/٢٠٢٥). وعلى أساس شهري، ارتفعت التحويلات بنسبة ٢١.٠% في يناير ٢٠٢٦ لتسجل نحو ٣.٥ مليار دولار (مقارنة بحوالي ٢.٩ مليار دولار في يناير ٢٠٢٥).
- نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥.٣% خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٣.٥% في نفس الفترة من العام السابق، مدفوعا بقطاعات الصناعة والسياحة والاتصالات وتعافي إيرادات قناة السويس. وتستهدف الحكومة تحقيق نمو يقارب ٥% خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقارنة بتقدير سابق عند ٤.٥%.
- بلغ عجز الحساب الجاري ٣.٢ مليار دولار خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، بزيادة سنوية قدرها ٤٥%، حيث ساهمت إيرادات الخدمات وتحويلات العاملين بالخارج في تعويض اتساع عجز الميزان التجاري.

- **متوسط صافي اسعار الفائدة في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٦:**
- سندات الخزانة المصرية:
  - ٢ سنوات: ١٧,٧٨٦%
  - ٣ سنوات: ١٦,٨٣٤%
  - ٥ سنوات: ١٥,٦٦٣%

استراتيجية الدخل الثابت:

منذ بداية الحرب بين الولايات المتحدة وإيران وما يترتب عليها من تداعيات سلبية متوقعة قد تعيق دورة التيسير النقدي للبنوك المركزية، سيقوم مدير الاستثمار بتقصير مدة الاستحقاق والاستفادة من الفرص الجاذبة على المدى القصير لمنحنى العائد، الناتجة عن البيع في أدوات الدين الحكومية المحلية.